



بيان صحفي

تحت رعاية فخامة الرئيس ياسر عرفات يتم افتتاح مجمع المحاكم النظامية في مدينة نابلس بتمويل من الحكومة اليابانية وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

القدس – أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني البيان الصحفي التالي:-

قام معالي وزير العدل ناهض الرئيس يرافقه السيد ازوررو شيموراي رئيس المكتب التمثيلي الياباني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والسيد تيموثي رودرمل الممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بافتتاح مجمع المحاكم النظامية في مدينة نابلس والممول من الحكومة اليابانية بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي صباح يوم الأربعاء الموافق 2004/2/18 بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى زهير الصوراني والمحافظ محمود العالول ورئيس بلدية نابلس غسان الشكعة بالإضافة إلى عدد من كبار مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء مجلس القضاء.

ويعتبر هذا المشروع، والذي تم تنفيذه بالتعاون مع وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، الأول من نوعه في الضفة الغربية وقطاع غزة ويهدف إلى تطوير البنية التحتية المناسبة لتسهيل عملية الإصلاح في القطاع القضائي الفلسطيني. وتضمنت المنحة والتي ساعدت على خلق 20,000 يوم عمل على بناء مجمع محاكم مساحته 4000 متر مربع ويتكون من محكمة صلح لمنطقة نابلس ومحكمة البداية للمحافظات الشمالية بالإضافة إلى تأثيثه وتجهيزه.

قال السيد تيموثي رودرمل، الممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المناسبة "خلال خمس وعشرون عاما من العمل في الأراضي الفلسطينية قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ببناء العديد من المدارس والعيادات الطبية والمستشفيات والمراكز الثقافية والمجتمعية والبلديات وغيرها من مشاريع البنية التحتية إلا أنها المرة الأولى التي يقوم بها البرنامج ببناء أول محكمة في فلسطين والتي تعد أيضا أول محكمة تبنى منذ عشرات السنين". وشكر السيد رودرمل وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وبلدية نابلس وكل من شارك في بناء هذا المجمع وخص بالشكر حكومة وشعب اليابان الذين لعبوا دورا سباقا في مساعدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته خلال السنين الماضية.

وقد أعرب السيد ازوررو شيموراي رئيس المكتب التمثيلي الياباني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية عن استمرار دعم حكومته للشعب الفلسطيني بقوله أن جزءا من سياسة الحكومة اليابانية لدعم الشعب الفلسطيني تتمثل بثلاثة محاور وهي توفير الموارد الإنسانية ودعم الإصلاحات وتشجيع بناء الثقة ويأتي هذا المشروع ضمن دعم الإصلاحات من خلال تقديم وسيلة كفيلة بتطوير المجتمع الفلسطيني في إطار بناء الدولة ومؤسساتها التي يستحقها الشعب الفلسطيني".

والجدير بالذكر أن الحكومة اليابانية ستواصل مساعداتها في هذا المجال لتشمل بناء محكمة نموذجية أخرى في خان يونس وبرنامج تدريب بالتعاون مع مؤسسات قضائية أردنية.